

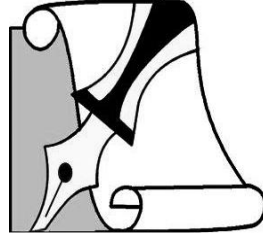


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتيجة**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عكست الفترة الماضية القريبة ارتفاعا في وتيرة الأزمة الاقتصادية في ظل دخول لبنان في محادثات مكثفة مع صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المرتقبة التي ستمهد للحصول على مساعدات مؤتمر سيدر وغيرها.

في هذه الأثناء، أشارت الأيام المنصرمة إلى ارتفاع مفاجئ في أعداد المصابين بفيروس كورونا، وإن بوتيرة غير ثابتة من دون أن يشكل حالة تفش اجتماعي. لكن هذا الأمر يخشى أن يكون مقدمة سلبية لما هو مقبل على لبنان في الآتي من الأسباب، بحيث تخفق كل محاولات احتواء الوباء الخبيث، ولا يعود في الإمكان اللحاق بسرعة انتشاره ولا تضيق مساحته.

وقد تسببت عودة لا مسؤولة للمغتربين بالتوازي مع تراخي بعض اللبنانيين واستهتارهم، بانفلات الأمور وإعادة البلاد إلى مستوى قريب من المربع الأول، ما يهدد بهدم كل ما تم بناؤه على مدى الأشهر الأخيرة، التي بدا فيها وكأن الوباء قد أصبح تحت السيطرة، وكان ذلك نتاج أداء مميز من الحكومة عامة ومن وزارة الصحة في شكل خاص.

ومن الممكن كثيرا على هذا الصعيد، في حال إلزام اللبنانيين ومسؤوليتهم، أن لا نشهد موجة ثانية من الوباء، لكن في حال حصل عكس ذلك فإن موضوع كورونا سيتفاقم. وشكل ذلك فحوى تصريح وزير الصحة حمد حسن عندما حذر من إقبال البلد "عندما نجد أن الأسرة، وخاصة في المستشفيات الحكومية وفي العناية الفائقة امتلأت".

لكن حتى الآن، وبرغم حالة التصاعد في الإصابات، واستقرارها نوعا ما في الوفيات، فإن الأرقام غير مطمئنة لا تشكل خطرا فعليا حتى الآن كونها ناجمة عن مخالطة المصابين لحالات معروفة.

لكن الحكومة لا تستطيع الاستمرار اليوم في حالة إقفال مستمرة للبلاد تؤدي إلى نتائج جد سلبية على الصعيد الاقتصادي المترنح أصلا . وعلم أن الحكومة لا تريد الضغط بشدة على الناس لكي لا تفلت الأمور من عقالها في الوقت الذي يجب فيه مراقبة مسألة عودة المغتربين بدقة، علما أن البعض يشير إلى أنه لا مفر من الخضوع إلى نوع من المناعة المجتمعية في شكل تدريجي وممنهج وتحت الرقابة والمتابعة اليومية فيبقى الوضع تحت السيطرة، مع مراعاة القدرة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية والخاصة.

على أن هذه الخطة التي لن تحول دون الارتفاع المستمر في حالات الإصابات قد تؤدي إلى العودة إلى الإقفال العام لمدة لن تكون قصيرة، إذا شكل هذا الارتفاع تفشيا مجتمعا خطيرا. وتبدو الحكومة في وضع لا تحسد عليه، إذ تتعرض لتحديات متعددة جاءت كموجة موحدة من الأزمات، وإذا كانت قد نجحت نسبيا في موضوع كورونا، فإن المطلوب مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تنذر بعودة الاحتجاجات إلى الشارع مجددا ناهيك عن استغلال الأخصام السياسيين لها.

ولذلك، فإن لبنان يعول كثيرا على مفاوضاته مع صندوق النقد في محادثات يطلب خلالها المفاوض الدولي خطوات إصلاحية ملموسة في مقدمتها إجراءات وإصلاحات تترجم بتعيينات في المراكز الملحة وخصوصا تلك التي تندرج ضمن متطلبات مقررات مؤتمر سيدر والدول المانحة وصندوق النقد الدولي.

لكن البعض يشير إلى نقطة سلبية عبر دخول لبنان هذه المفاوضات بدعوة ناقصة وخطأ وفادح، لم تنتبه الحكومة إليه من البداية، وهو اختلاف أرقامها المقدرة للخسائر عن أرقام مصرف لبنان. حتى أن جمعية المصارف، التي تعد أولى المتضررين من الخطة الحكومية،

قدمت أرقاماً مغايرة لأرقام وزارة المال ومصرف لبنان، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في أرقام المفاوض اللبناني ويقوي حجته . ذلك أن هناك الرقم الأساس والصحيح لخسائر لبنان، وهو موجود لدى صندوق النقد الدولي، الذي يعرف الواقع اللبناني بكل تفاصيله و أين ذهبت كل الأموال، ويعرف بالأسماء من هم السارقون والمختلسون والمستفيدون من سياسيين وغير سياسيين، حسب متابعين ماليين للمفاوضات . ومن غير المستبعد أن يعتمد الصندوق في أية لحظة إلى أن يطرح أرقامه على الطاولة، ويلزم الجانب اللبناني بها ويعالجها على طريقته.

على أنه كان لافتاً موضوع مشاركة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على رأس فريق من المصرف، في المفاوضات مع الوفد الذي يرأسه وزير المالية غازي وزنة.

وبالنسبة إلى الحكومة، فثمة ارتياح إلى مسار المباحثات، وتشير أوساطها إلى أن ممثلي صندوق النقد يقاربون الخطة اللبنانية بجدية ملحوظة، علماً أنه بالرغم من عدم الدخول في التفاصيل، فإن ما يسمعه وفد الحكومة يؤكد أن هناك توجهاً لدى الصندوق لمساعدة لبنان.

على أن الموضوع سيتخذ وقتاً قد يستمر إلى أكثر من شهرين لظهور نتائج عملية من المفاوضات مع الصندوق، بينما يشير البعض إلى أن الأمر قد يتخذ وقتاً أطول قد يصل إلى أكثر من أربعة أشهر علماً أن هناك الكثير من التفاصيل التي قد تطرأ في النقاش وقد تؤخر المفاوضات أكثر.

هذا البعض ينصح بالتقليل من التوقعات مما قد يجنيه لبنان، وعدم المبالغة في التفاؤل، ذلك أن صندوق النقد اعتبر أن خطة الحكومة اللبنانية هي بداية، ولم يلزم نفسه بوصفها ايجابية، لذلك يجب الانتظار إلى حين البدء في مناقشة الخطة تفصيلاً مع الصندوق، وكما أنه قد

يوافق على المساعدة، فإنه قد يرفض بعد أشهر من المفاوضات، كما أنه قد يقر بمبالغ أقل مما هو مقدر.

وستشهد الأيام المقبلة اجتماعات مكثفة بين الأطراف الثلاثة، الحكومة، مصرف لبنان والمصارف، بغية إعادة مناقشة الأرقام ودرس المعالجات، بهدف الوصول إلى رؤية موحدة يقدمها لبنان إلى صندوق النقد في الجولات المقبلة من المفاوضات، التي أصيبت بنكسة تعدد الخطط والآراء في الجولات الأولى.

وعلى صعيد مواز، بات على الحكومة التحرك السريع على الأرض لمواجهة تحدي ارتفاع سعر صرف الدولار وارتفاع الاسعار كنتيجة حتمية له . ويلفت مقربون من الحكومة إلى أنه سيكون هناك إجراءات رادعة سيتم اتخاذها في القريب العاجل لمنع التقلبات الحاصلة في أسعار السلع الاستهلاكية التي ارتفعت اسعارها بشكل جنوني عن نسبة الارتفاع التي تأتت عن ارتفاع سعر الدولار واتخذته ذريعة لها.

يقول هؤلاء إن الدولار سينخفض، لكن على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن يفي بوعده من خلال التدخل بفعالية في سوق الصرف، وكذلك على صعيد ردع المضاربين والمتلاعبين بالعملة الوطنية سواء أكانوا صيارفة أو غير ذلك.

وكان سلامة قد وعد بالقيام بذلك خلال لقائه رئيس الحكومة حسان دياب بعد هجوم حاد للأخير عليه. وتم الاتفاق على تدخل مصرف لبنان لحماية الليرة اللبنانية ولجم ارتفاع سعر صرف الدولار . وسيتم دعم استيراد السلع الغذائية الأساسية وفقا لجدول تم تحديدها، كما ستكون هناك متابعة يومية لخفض أسعار المواد الغذائية، على أن يلمس اللبنانيون في وقت قريب تراجعاً في أسعار هذه السلع.

هذا كان اتفاق الجانبين في أجواء ايجابية أعاد خلالها الطرفان تطبيع العلاقة في ما بينهما . وهو تطبيع فرضته الظروف كونه ضروري للجميع، بعد أن وصف دياب أداء سلامة بالمريب ووصول الأمر إلى طرح موضوع إقالته في الحكومة، بينما استمر سلامة بتحديه للجميع وكأنه يعني أنه حاكم دولة الحاكمية وليس جزءا من الدولة اللبنانية.

وبعد تصعيد كبير في المواقف، جلس الجانبان ليهدها الموقف في تنازل لسلامة عبر موقفه من موقع القوي الذي لا يمكن تغييره عبر قوة الأمر الواقع. وقد أثبت حاكم مصرف لبنان من جديد أنه ركن في المعادلة، محمي بقوة أميركية لا يمكن إسقاطها، و أنه يملك نفوذا أقوى من السلطات العامة على رأس سلطة نقدية نظمتها القوانين ومنحتها حصانة منيعة ولا تشبه السلطات الدستورية.

اليوم، يواجه سلامة حربا ضروس من قبل العهد، ومعارضة من قبل أخصام لسياسته المالية أهمهم حزب الله، لكن فرض تغييره بالقوة هو أمر مستبعد في المرحلة الحالية، خاصة وأنه قد بات الثابتة الوحيدة التي لا تدور من دونها ماكنة الاقتصاد والمال في لبنان، حتى أنه بات يتمتع بحصانة طائفية من قبل المرجعية المارونية الدينية في البلاد، علما أنه يتمتع بعلاقات متينة مع الكثير من السياسيين والاقتصاديين حتى بات ركنا من الدولة العميقة في لبنان .

وبرغم حصول أخصام سلامة على حجة قانونية ودستورية لعزله، تحت حجة استتكافه عن تأدية ما تتناوله الصلاحيات والمسؤوليات التي ناطها به دوره، ما يؤلف إخلالا بالواجبات الوظيفية وأقله إساءة استعمال للوظيفة، وفقا لما يعنيه قانون العقوبات، كما أنه يشتبه في تورطه في عمليات شراء وبيع الدولار ورفع أسعاره، إلا أن لا قدرة فعلية على عزل الحاكم.

وبات التركيز اليوم على التعامل بواقعية مع سلامة، علما أن بعض الاوساط السياسية والاعلامية تشير إلى أن الأخير في وارد تلبية شروط تتعلق بمركزه وبعلاقاته مع بعض الاطراف في البلاد، قبل تركه منصبه خشية عدم قدرته على قيادة السياسة النقدية المتهوية في البلاد.

التيار الحر وحزب الله

برغم أن مرحلة زمنية طويلة تفصلنا عن الاستحقاق الرئاسي تقترب من عامين ونصف العام، فإن السجلات الحادة احتدمت ربطا به وباتت كل قضية تتعلق بأحد المرشحين تثار لناحية ارتباطها به.

لكن هذا الاستحقاق بالذات كان قد فتح منذ وصول العماد ميشال عون إلى سدة الرئاسة في العام 2016 وبدء ولايته. وكانت تصريحات عون نفسها تعكس ذلك بقوله منذ البداية أنه لا يفكر في تمديد ولايته بل بوصول من يكمل مسيرته. وكان من الواضح أن رئيس الجمهورية يضع أحد أبرز أهدافه بأن يسلم النائب جبران باسيل مقاليد رئاسة الجمهورية بعد أن كان سلمه رئاسة التيار الوطني الحر.

ويشير متابعون لشأن الرئاسة إلى أنه منذ اللحظات الأولى دارت معارك عنيفة وحصلت مواجهات وتبدلت تحالفات، وحصلت انتخابات نيابية وفق قانون جديد غير مفهوم وعلى أساس تحالفات غريبة، فحاكت كل تلك التطورات الاستحقاق الرئاسي المقبل.

على أن ثابتة التحالف القوي بين حزب الله والتيار الوطني الحر بقيت صامدة على رغم من تعرضه في بعض الأحيان لاهتزازات مؤقتة وسوء فهم . لكن اليوم، ثمة جديدا بدأ يظهر في هذا الإطار، بصوت خافت بدأ يرتفع . ثمة ما استجد في المرحلة الأخيرة لا بد من التوقف عنده، فبعد اندلاع حراك 17 تشرين الاول الماضي، تعرض باسيل لحملة شعبية كان الأكثر تضررا منها وقد تبدل المشهد اللبناني كليا واضطر باسيل إلى الخروج من الحكومة وشكل ذلك إدانة له.

لكنه عمل على إعادة تعزيز حضوره بمباركة من عون، ليستعيد ألقه في الأوساط السياسية وليمكن من الادعاء بأنه أحد المرشحين الأساسيين إلى الرئاسة.

أقله هذا ما يراه التيار وأنصاره والعهد . لكنه اليوم رفع من سقفه في علاقته مع حزب الله مطالبا على ما يبدو بتعهد رسمي يشابه ما حصل مع عون قبل رئاسته . وقد استعمل أسلحة ضغط يملكها أهمها العلاقة مع الادارة الاميركية.

ويشكو باسيل والتيار "من الحليف الذي يبقى جانبا ولا يساند التيار في معاركه". وما لا يقوله باسيل يعلن عنه نواب التيار وقياديه وإعلاميه وثمره حديث موحد واستدعاء لموقف حول العلاقة مع واشنطن داخل تكتل لبنان القوي اضافة الى حديث حول حاجة التيار للدعم في الحكومة.

وقد جاء هذا الكلام بعد المواجهة الاعلامية والقضائية العنيفة بين باسيل وزعيم تيار المردة سليمان فرنجية، وقد آثر الحزب الوقوف جانبا برغم انتقاده عدم تسليم أحد المقربين من فرنجية والمشتبه به في قضية الفيول المغشوش سركيس حليس .

من الواضح أن خلفية النزاع لها علاقة بالاستحقاق الرئاسي الذي ما يزال بعيدا جدا وقد تحفل الأشهر المقبلة بتطورات كبرى لاحقة للانتخابات الرئاسية الاميركية.

وجاء التصويت حول استبعاد معمل سلعاتا من معامل توليد الكهرباء بقبول من حزب الله، ليزيد من حدة التباين علما أن خزينة لبنان عاجزة عن دفع استثمارات بقيمة 500 مليون دولار وتدور حولها علامات استفهام كثيرة . لكن المتابعين لمواقف التيار يلفتون الى أداء جديد يستعد باسيل لسلوكه، ليس مخاصما بالطبع للحزب، بل واقعي في مقاربة العلاقة مع الادارة الاميركية، لكن البعض في تياره ذهب أكثر من اللزوم في الدعوة الى الاختيار بين المقاومة والحبوكة وكأن الاولى هي من ستأتي بالجوع، وكأن التخلي عن المقاومة في بلاد عربية يتخذها البعض كأمثلة هو ما يأتي بالحبوكة كما في مصر والاردن وغيرها ..

في المقابل، يستمر حزب الله في السكوت البناء، وقد كان هناك رد مختصر من السيد حسن نصر الله في دلالة هامة، لكن لن يكون الحزب في عجلة من توفير أية تعهدات أو حتى وعود رئاسية لا سيما تحت الضغط وخاصة بعد ما أفرزه زلزال 17 تشرين، ناهيك عن ان ما حصل يوما مع العماد ميشال عون هو استثناء غير قابل للتكرار .

من ناحيته، حاول باسيل إثارة قضايا تدغدغ أفئدة المسيحيين وهو لا يزال رئيس التكتل المسيحي الاكبر، وهو اليوم يتبع اسلوبا مؤداه اكتساب التأييد المسيحي المتزايد في التوازي مع تحييد أي فيتو أميركي عنه .

وكما في كل تطور سلبي في العلاقة، تتصاعد أصوات داخل التيار تكتسب منحى ضيقا وطائفيا، وهي بطبيعة الحال لا تمثل الغالبية في تيار اختار الانفتاح على الشريك في البلد عن سابق تصور وتصميم، لكن يبدو أنه مع كل اقتراب زمني للاستحقاق الرئاسي وفي حال

تراجعت حظوظ باسيل، سيعلي التيار الصوت في سبيل عدالة يراها لرئيس التيار الاكبر على الساحة المسيحية.

وبات على باسيل وغيره في قيادة التيار تطويق تلك الأصوات المتطرفة، كما يجدر به التخفيف قدر الامكان من التشنجات في الخطاب السياسي التي يفسح فيها المجال لغيره من دون ان يظهر هو في الصورة، ربما بعدما استجلب عداوات واستفزازات كثيرة.

ويبدو أن العهد والتيار لم يتأقلا حتى الآن مع الوضع الذي استجد في البلاد منذ اتفاق الطائف، لا بل انهما يعملان على التقليل قدر الامكان من مفاعيله من دون اعلان ذلك، وقد تكون الدعوة إلى تطوير النظام محددًا كبند أول اللامركزية الادارية، خطوة في هذا الإطار وصولاً إلى الدعوة التي أثيرت حول اللامركزية المالية الموسعة.

ربما من دون علم التيار أو من دون قصده، فتح ذلك المجال نحو الحديث عن إطار فيدرالي في لبنان. حسن النية بالتيار يفترض هذا الأمر، بينما يذهب أخصامه إلى اتهامه بالرغبة بذلك فعليا ذلك أن طرح اللامركزية، في توقيت اشتباك سياسي، وبعد سلسلة أزمات مالية وسياسية، ليس موقفاً عادلاً.

من هنا، لا ينظر إلى معركة سلعاتنا على أنها معركة معمل كهربائي مطروح منذ زمن، بل أن اوساط باسيل تنقل عنه تمسكه به ما يصب في اتجاه قديم تحت سقف اللامركزية الموسعة والمتفرعة منها عناوين عديدة.

ومن الطبيعي أن طرح العهد والتيار للمعمل في جلسة مجلس الوزراء يقف وراءه هدف طائفي مناطقي، لكن تحت عنوان تعزيز إنماء المناطق ومصالحها بدل حصرها مركزياً.

على أن اصواتا في التيار ارتفعت معترضة على اصطفاى حزب الله ضد نشوء هذا المعمل، لكن الظرف الذي يمر فيه البلد لا يحتمل هذا النوع من المشاريع، أقله في المرحلة الحالية كون الحزب مطالب دوما بالعمل على الاصلاح وحماية موارد الدولة . وسترفع عناوين أخرى في المرحلة المقبلة تكتسب المنحى الطائفي، وبينما أعاد الرئيس نبيه بري التذكير بقانون الانتخاب الحديث الذي طرحه، سيواجهه التيار بالدعوة الى دولة مدنية شاملة خاصة على صعيد اعتماد قانون موحد للأحوال الشخصية، وذلك بهدف تعطيل كل مسعى لتحديث النظام السياسي في لبنان خشية على دور المسيحيين فيه.

ويمكن ربط الكلام حول دور قوى الأمر الواقع في ملف التهريب إلى سوريا أيضا في إطار شعور التيار بأن الحزب لا يجاريه في معاركه الإصلاحية، وصولا طبعا إلى الكلام الغريب حول الجمع بين الجوع والبنديقية.

لكن بعيدا عن كل الكلام حول سقوط التفاهم بين التيار والحزب أو ترنحه، يجب القول إنها ليست المرة الأولى التي تمر فيها وثيقة التفاهم بتحد كهذا . والتباينات التي حصلت أخيرا موضوعية ولا تمس الجوهر والفروقات لا تعني الافتراق، فالتحالف مرن كفاية حتى يستوعب التباينات ويتخطى الخلافات.

وعلينا أن لا ننسى أن المشروع القائم بين الجانبين يستمد زخما غير عاديا من شخصي الرئيس ميشال عون والسيد حسن نصر الله وبلغ أكثر من 14 عاما من العمر.

وهنا يتمثل المأخذ على التيار تكراره الدائم للكلام عن الغطاء المسيحي للحزب الذي صارت كلفته باهظة أكثر من اي وقت، من دون أن يمنحه في المقابل الدعم الكافي.

لكن النقطة هنا تتمثل في المبالغة في إصباح هالة على هذا الدعم من التيار للحزب، علما أن موقف الحزب كان حاسما في منع منافسة العماد ميشال عون ليصبح رئيسا من بعدها للجمهورية متحملا شتى انواع الاتهامات في مرحلة الفراغ الرئاسي . كما أن هذا الغطاء المحكى عنه حول الغطاء المسيحي، على إفادته، لم يكن حاسما وحتى هاما في معركة التحرير التي قادها حزب الله في المراحل المختلفة، وفي تواريخ التحرير والانتصارات العديدة في البلد التي يخطها المقاومون كما في الأعوام 1985 و 1996 و 2000 و 2006.

ولا يمكن للتيار أن يولج الحزب في صراعاته مع أخصامه من دون مراعاة اتساع زاوية الرؤية لدى الاخير، والتي تمتد من لبنان الى ساحات المنطقة.

في كل الأحوال، تبدو العلاقة بين الجانبين ثابتة وراسخة وممتينة أمام العقبات، وهي لم تتعرض حتى إلى الاهتزاز ناهيك عن السقوط . أما بالنسبة الى التباينات، فهي طبيعية فالتيار والحزب ليسا في النهاية جسما واحدا، وتحالفهما لا يعني ذوبان أحدهما في الآخر، بل تبقى لكل منهما خصوصيته، التي تحمل في إطارها عناوين كثيرة.

وفي مقابل كل ما يظهر من تباينات، يعمل الجانبان وراء الكواليس على تعزيز التفاهات والسياسات. لكن ذلك لا يعفينا من الاقرار من أنه إذا كانت وثيقة التفاهم بين التيار والحزب قد أفادت كثيرا في جوانب كثيرة وكبرى، فإن خلافا حول الهوية والدور سيعيد تظهير التباين في النظرة الى عناوين أساسية تتعلق بتركيبة البلد ومستقبل الحكم فيه.

لكن حتى الآن، فإن اعداء وأخصام الجانبين لن يتمكنوا من رؤية التفاهم وقد سقط او حتى تصدع.

قانون قيصر

في هذه الأثناء، حصل تطور قد يكون له انعكاسا كبيرا على لبنان يتعلق بصدور قانون في الكونغرس الأميركي حيال سوريا بعنوان قانون قيصر لمعاقبة المتعاونين مع دمشق، على أن يتم البدء بتطبيقه مطلع شهر حزيران.

القانون يقع في 52 صفحة ويختار عباراته بدقة شديدة وبلهجة عالية النبرة، يستهدف أولا دولتي روسيا وإيران، وهو لم يأت على ذكر لبنان أو حزب الله، لكن الامر لن يكون من دون ذبول على لبنان، خاصة في حال استمرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب رئيسا بعد الانتخابات في تشرين الثاني المقبل.

والواقع أن لبنان يمر بمرحلة دقيقة وسيكون هدفا للقانون ومعه كل من يتعاون مع دمشق انطلاقا منه وسيظل تحت المجهر . وفي ظل الدعوات المتتالية للانفتاح على سوريا كونها الرئة التي يتنفس منها لبنان اقتصاديا، ثمة سؤال بالغ الأهمية حول ماهية القرار فعليا وكيف سيقلبه لبنان ومن فيه؟

يجب وضع القرار ضمن إطار شامل من قبل واشنطن في سياسة التعامل مع النظام السوري، وهو سياق متصاعد وخطير يدل عليه تقديم قانوننا آخر بالتوازي تحت عنوان مشروع تيد كروز، وهو عضو مجلس شيوخ عن الحزب الجمهوري، يهدف الى فرض عقوبات على الحكومة في لبنان التي يرى أن حزب الله يسيطر عليها، وليس شخصيات وأفراد كما غيره من القوانين، لكن هذا المشروع لم يتحول إلى قانون.. حتى الآن.

يدخل قانون قيصر حيز التنفيذ خلال مرحلة توتر إقليمي في سوريا خاصة بين موسكو وطهران في مرحلة نهاية مسار الحرب في سوريا أو اقترابه منه، ويريد فرض عقوبات على

داعمي النظام في دمشق كروسيا وإيران ما يضيق الخناق عليهما وهما يمران في مرحلة صعوبات.

لذا، فالتوقيت جد حساس في هذه الاثناء على سوريا التي يبحث في مسألة تعديل الدستور فيها، ويهدف الأميركيون الى الضغط في هذا الإطار للدفع في اتجاه تسوية تضمن القدر الأقل للنفوذ الإيراني في سوريا وهو الداعم الأكثر قربا للنظام في ظل بعض التباينات في مقاربة قضايا معينة بين دمشق وموسكو.

السؤال الأبرز هنا يتمحور حول مدى انعكاس هذا الضغط الأميركي المتزايد على اللبنانيين والمقاومة، وثمة خشية من أن أي تعزيز للعلاقات مع دمشق سيعني تلقائيا فرض عقوبات على لبنان، فمثلا اذا قرر رئيس الحكومة حسان دياب المضي في تعزيز كهذا فإن الأمر سيضعه في دائرة العقوبات، وهذا سيكون شأن كل من سيمضي في هذا الاتجاه من الشخصيات اللبنانية التي تخطط لذلك، علما أن هناك اتجاه لتعزيز العلاقة مع سوريا وتفعيل الزيارات إليها.

لكن الإدارة الأميركية تهدف إلى المضي في سياستها حتى ولو لم تحصل مبادرات لبنانية على هذا الصعيد، فالشخصيات المنفتحة على دمشق ستعرض للعقوبات، مثل رجال الأعمال والسياسيين وحتى الاعلاميين.

ويشير متابعون لشأن العقوبات إلى أن طريقة تعاطي الادارة الاميركية هي تدرجية عبر توجيه السهام الى دائرة ضيقة ومن ثم التدرج في توسيعها شيئا فشيئا وهو كان دأب الادارة على الدوام . وهذا يعني أن واشنطن تتابع عن كثب مسار الأمور في لبنان وتحدد أهدافها تراتبيا، علما أن القانون المعني اليوم يشترك فيه الحزبان الجمهوري والديموقراطي وهو يشبه

المشاريع السابقة مع فارق أنه يتحدث عن سوريا بينما تحدثت مشاريع سابقة عن إيران وحزب الله.

على أن الأمر قد لا يتوقف عند عقوبات أميركية بل قد يستلحقها بأخرى دولية، ذلك أن الغرب يرى أنه يمكن الاكتفاء بالعلاقات الرسمية بين البلدين والتي لا يعارضها وذلك عبر التنسيق بين السفارتين، من دون الانخراط بعلاقات فوق العادة وغير شرعية، لكن في ظل القبول بواقع أن النظام السوري قائم ولا أمل بإسقاطه.

في هذه الأثناء، سيبرز في الفترة المقبلة ملف التهريب عبر الحدود اللبنانية السورية وسيشكل مادة سجال في البلد واصطفافات في ظل رفض غربي متشدد له، أميركي على وجه الخصوص، تجاه عمليات تجري على المعابر الشرعية وتلك غير الشرعية، كونها تؤدي في النتيجة الى دعم النظام في دمشق مثلما أنها في الأصل تعد جزءا من مأزق الفساد المالي والإداري الذي يحرم لبنان من عائدات هو في حاجة لها، ناهيك عن موضوع الفلتان الأمني الذي ستكون معالجته لصالح لبنان إذا كان جادا في سياسته الإصلاحية.

ويشير متابعون للملف الى أن الإدارة الأميركية، وهي المساهم الأكبر في صندوق النقد الدولي، تهدف الى استخدام مساهماتها للبنان سياسيا في ملف الحدود، علما ان لا مفر من الإصلاحات التي يمكن أن تشترطها واشنطن، لكنها قد تلجأ هذه المرة الى اشتراطها في مقابل كل دفعة مالية على هذا الصعيد، وفي قطاعات إقتصادية مختلفة ومتعددة.

وقد استدعى الأمر محاولة تطويق لبنانية سورية مشتركة عبر زيارة المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم الى سوريا ومن ثم لقائه رئيسي الجمهورية العماد ميشال عون والمجلس النيابي نبيه بري.

وهو مسعى يقوم على ضرورة تجنيب البلاد أي خلاف على هذا الصعيد، والقيام بعملية ضبط للحدود عبر إجراءات جادة، ومن الجهتين . وهذا الأمر من شأنه أن يوحد الموقف بين الأفرقاء وخاصة بين من هم في الحلف الواحد كالعهد وحزب الله، وسحب البساط من تحت أقدام المستثمرين في هذه القضية الضارة بلبنان.

وتقوم هذه الرؤية على أن التنسيق على الأرض الذي يعمل عليه مع السلطات السورية يأتي في إطار حاجة لبنان الى الانفتاح على سوريا وصولا الى العراق في ظل أزماته الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وذلك بالتوازي مع خطوات حكومية جادة وسريعة على الأرض اقتصاديا ومعيشيا، من دون انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وترقب مصير أموال مؤتمر سيدر ومعهما إيجابية عربية خليجية للانفتاح على لبنان .. لا يبدو أنها قريبة.